



غرفة صناعة الزرقاء

وحدة المتابعة وتكنولوجيا المعلومات

صادرات محافظتي الزرقاء والمفرق من المنتجات الصناعية / شباط - ٢٠٠٩

أصدرت وحدة المتابعة وتكنولوجيا المعلومات التابعة لغرفة صناعة الزرقاء تقريرها الشهري والذي يبين قيم الصادرات الصناعية للشركات الصناعية المسجلة في غرفة صناعة الزرقاء خلال شهر شباط لعام ٢٠٠٩ ، وقد بلغت قيمة صادرات محافظتي الزرقاء والمفرق من المنتجات الصناعية خلال شهر شباط ٣٣,٩ مليون دولار مقارنة بقيمة صادراتهما من المنتجات الصناعية خلال شهر شباط / ٢٠٠٨ والتي بلغت ٣٠,٣ مليون دولار أي بنسبة ارتفاع ١١,٨ %

وأكدت الدراسة أن صادرات محافظتي الزرقاء والمفرق جاءت من مختلف القطاعات الصناعية إذ بلغت على سبيل المثال لا الحصر في بعض القطاعات كقطاع الصناعات الجلدية والمحيطات ١٦,١ مليون دولار أي ما نسبته ٤٧,٤ % ، الصناعات الترمينية والغذائية والزراعية والثروة الحيوانية ٨,١ مليون دولار أي ما نسبته ٢٣,٩ %، الصناعات الهندسية والكهربائية وتكنولوجيا المعلومات ١,٧ مليون دولار أي ما نسبته ٥,٠١ %، الصناعات العلاجية واللوازم الطبية ٢,٨ مليون دولار أي بنسبة ٨,٢٦ %، الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل ١,٣ مليون دولار أي بنسبة ٣,٨ %، الصناعات الإنشائية ٢,٣ مليون دولار أي بنسبة ٦,٧٨ %.

وأشارت الدراسة إلى أن إجمالي صادرات محافظتي الزرقاء والمفرق خلال الشهرين الماضيين من العام ٢٠٠٩ بلغت (٧٧,٣) مليون دولار أمريكي حسب شهادات المنشأ الصادرة عن الغرفة والبالغ عددها (١٦٨٦) شهادة، مقارنة بإجمالي الصادرات من المنتجات الصناعية خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٨ (٥٨,٥) مليون دولار أي بنسبة ارتفاع ٣٢,١ %.

وبينت الدراسة أن صادرات المحافظتين خلال الشهرين الماضيين من العام الحالي جاءت من مختلف القطاعات الصناعية، إذ بلغت في بعض القطاعات كقطاع الصناعات الجلدية والمحيطات (ومن ضمنها الألبسة الجاهزة) ٤٢,٨,٥ مليون دولار أمريكي، فيما بلغت قيمة الصناعات الهندسية والكهربائية وتكنولوجيا المعلومات (٢,٨) مليون دولار أمريكي،

والصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل (٢,٦) مليون دولار أمريكي، والصناعات البلاستيكية والمطاطية (٠,٩) مليون دولار أمريكي، أما الصناعات الترمينية والغذائية والزراعية والثروة الحيوانية فقد بلغت (١٦,٤) مليون دولار أمريكي، والصناعات الإنشائية (٣,٦) مليون دولار أمريكي، والصناعات العلاجية واللوازم الطبية (٥,٨) مليون دولار أمريكي، وأخيراً بلغت قيمة السلع المنتجة من قطاع التعبئة والتغليف والورق والكرتون واللوازم المكتبية (٢,٢) مليون دولار أمريكي.

وأوضح الدكتور محمد خلف النل رئيس غرفة صناعة الزرقاء أن حجم الصادرات الفعلي للصناعات الواقعة في محافظتي الزرقاء والمفرق أعلى بكثير من هذا الرقم، نظراً لقصور في قانون غرف الصناعة رقم (١٠) لعام ٢٠٠٥ الذي قام بتحديد النطاق الجغرافي لأعضاء غرفة صناعة الزرقاء لتشمل محافظتي الزرقاء والمفرق مع إعطاء الحق للمؤسسات الصناعية حرية اختيار عضويتها في الغرفة الصناعية التي يقع مركز إدارتها الرئيسي ضمن منطقة اختصاصها أو العضوية في غرفة صناعية واحدة يقع أحد مصانعها في منطقة اختصاصها جغرافياً، مما شكل ثغرة واضحة في قانون غرف الصناعة، والذي ساهم في التأثير على الخطط التنموية والبيئية الخاصة بالمحافظات نظراً لعدم دقة الأرقام الإحصائية الصادرة من الغرف الصناعية الثلاث والمتعلقة بصادرات المحافظات وأعداد المصانع عند إعداد الدراسات المختلفة المتعلقة بالقطاع الصناعي.

وبيّن الدكتور النل أنه يوجد أزمة خانقة يشهدها الاقتصاد العالمي بسبب الأزمة المالية العالمية وتداعياتها التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية وامتدت إلى الأسواق الأوروبية ثم العالمية، وأن الاقتصاد الأردني سيواجه انعكاسات هذه الأزمة التي لن يكون بمنأى عن التأثير بها وخصوصاً خلال العام الحالي، وأضاف أنه من المفيد التمييز بين اثر الأزمة المالية على المدى القصير والطويل عند محاولتنا لمعالجتها، فبالرغم من التوقعات الإيجابية التي قد تؤثر على الاقتصاد الأردني لآبد من وضع السيناريوهات بعكس ما هو متوقع تحسباً لما قد ينتج من عدم ظهور نتائج مباشرة للإجراءات التي سيتم اتخاذها لمواجهة الأزمة، ومن بين هذه الإجراءات التي يجب علينا اختيار أدواتها بدقة هي السياسة النقدية.

وأشار إلى أن السياسة النقدية في الأردن تمتاز بالثبات والتشدد، وهذا إجراء ثبتت سلامته خلال الفترة السابقة إلا أنه ومع الظروف الاقتصادية الحالية لآبد من مراجعة شاملة للسياسة النقدية، بسبب ما يتوقع من تباطؤ في نسب النمو للعام الحالي، بالإضافة إلى احتمال تأثر الصادرات الوطنية بسبب الركود العالمي الذي قد تشهده أسواق التصدير الرئيسية وخصوصاً إذا تأخرت النتائج المرجوة من الخطط الموضوعية في الدول العالمية لمواجهة الركود. فنقص

السيولة الناتجة عن زيادة التشدد في منح الائتمان من قبل القطاع المصرفي الأردني المتخوف من الأزمة المالية العالمية سيزيد من كلفة رأس المال ويخلق تباطؤاً في قطاعات عدة أهمها قطاع الصناعة عصب الاقتصاد الأردني، مما سينتج عنه تدني مستوى الصادرات الصناعية الأردنية بسبب ارتفاع كلفة رأس المال اللازمة لتمويل عمليات الإنتاج الصناعي والتصدير، بالإضافة إلى ما يشهده الاقتصاد العالمي بمجمله من الركود وضعف الطلب.

وناشد الدكتور التل الحكومة ضرورة إجراء مراجعة شاملة لسياسة ربط الدينار بالدولار الأمريكي، فنحن لسنا ضد هذه السياسة ولا معها إلا بقدر ما توفره من مصلحة للاقتصاد الوطني حيث تشكل هذه السياسة عاملاً مهماً بالنسبة لتعزيز الصادرات الوطنية، وفي هذا الإطار لابد من مساعدة القطاع الصناعي على تنويع اتجاه الصادرات الوطنية لضمان تدفقها إلى الأسواق العالمية، باستغلال الفرص الثمينة في الأسواق الواعدة، وإعادة الزخم التجاري بين الأردن والعراق كما هو في السابق وخصوصاً أن الأمور الحالية تتجه نحو استقراره بإذن الله.